

## الباب الأول حتمية النهضة والتنمية الشاملة

أيها الأخوة والأخوات أبناء وطننا الحبيب ، لا بد أن ندرك أن أخطر ما يهددنا ويهدد وجودنا واستمرار أمتنا هو التخلف الحضاري والاقتصادي. فالتخلف الاقتصادي و الفقر أصبح سرطان يلتهم كل يوم شرائح جديدة من المجتمع ولن يمر وقت طويل حتى يلتهم أبناء أغني شرائح المجتمع. وظلام التخلف العلمي و التكنولوجيا تجلى واضحا ليس فقط في تدهور في كل ما ننتجه وتدني كل ما نقوم به ، ولكن أيضا في التخبط في التخطيط و التنفيذ وفي اتخاذ القرارات ، وفي الجمود الفكري و النظرة الضيقة و التعصب الأعمى وعدم تقبل الرأي الآخر وفي طريقة معالجة المشاكل ، وتفجر الخلافات لآتفه الأسباب ، وتفشى العنف بين اشقاء الوطن الواحد. لأن الجاهل يلجأ إلى العنف لفرض وجهة نظره والمتحضر يلجأ إلى المنطق والعقل لنشر فكره.

فالهدف حقيقة من هذه الكتاب أن نقف سويا في لحظة صدق مع النفس ، و نراجع سويا وبموضوعية و جدية حساباتنا ومكاسبنا وخسائرنا و محصلاتنا ، و نتعرف بصدق على واقعنا المتخلف ونرسم سويا خطة الخروج من ظلام التخلف وذل التبعية ودوامة الفقر والعنف. ويجب أن ندرك مسؤوليتنا ليس فقط أمام التاريخ والأجيال القادمة ولكن أمام العالم كله الذي يتطلع إلى مصر لتلعب دورا إيجابيا في السلام العالمي يتناسب مع تاريخها العريق وثقلها العالمي قبل أن تتحول إلى مركز تفريخ للإرهاب الذي يهدد الاستقرار والسلام في العالم أجمع.

و إذا كان التخلف كارثة ، فالكارثة الكبرى ألا ندرك إننا متخلفون ، بينما الحقائق و الأرقام تعكس واقع مرير و مستقبل عسير ومكان ذليل في المجتمع الدولي الجديد.

والغرض من هذه الوقفة مع أنفسنا ألا نخرج منها إلى حالة من الصدمة أو الخجل ، و لا يصيبنا الواقع بحالة من اليأس و اللامبالاة ، ولكن أن ندرك أبعاد التحدي وفداحة المسؤولية ، و نوّمن بحتمية تغيير واقعنا المرير وحتمية التغيير الذاتي و ضرورة تغيير نظرنا ومعاييرنا في قياس المصالح واتخاذ القرارات و نوّمن بضرورة النهضة الشاملة فنستنفر الهمم ونشمر عن السواعد وننسى خلافاتنا ونطوي صفحة الماضي وننظر إلى المستقبل ونعبي كل الطاقات لمواجهة هذا التحدي الحضاري الخطير .

إن التنمية و التقدم ليست شعارات ترفع و لا خطب رنانة و وعود كاذبة ومقالات جوفاء. إنما التنمية و التقدم لهم مؤشرات وأرقام طبقا لمعايير و مقاييس. و طبقا لهذه الأرقام يصنف الاقتصاديون بلدان العالم إلى مجموعة البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان النامية و مجموعة البلدان الفقيرة .

وسنستعرض سويا المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الفصول القادمة. ولكن يهنا هنا ثلاثة مؤشرات :

(1) الناتج القومي وهو القيمة الكلية للسلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال سنة. والدخل

القومي هو مجموع دخول المواطنين يضاف إليه صافي العائد من مجموع الاستثمارات والموارد الخارجية.

(2) متوسط دخل الفرد هو الدخل القومي أو الإنتاج القومي مقسوما على عدد السكان.

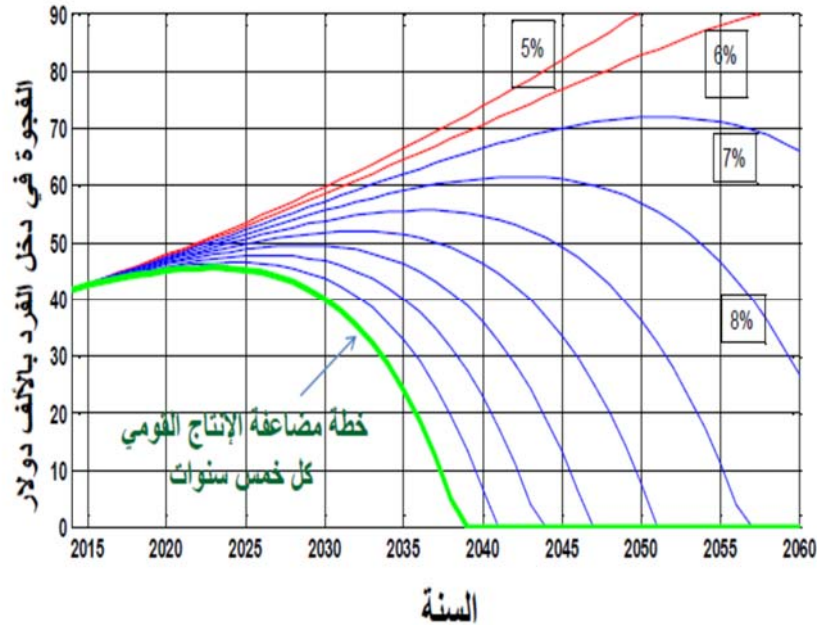
(3) معدلات الزيادة السنوية في الدخل القومي أو في دخل الفرد.

الأرقام اللي جاية بعد شوية عن دخل الفرد في مصر اتحسبت ازاى؟. شافوا الدخل القومي بالجنيه حسب الميزانية المعلنة للدولة وقسموه على عدد السكان ثم قدروه بالدولار حسب سعر الصرف في ذلك الوقت .

وطبقا لأخر الإحصائيات الدولية

- متوسط دخل الفرد في مصر حوالي 2,980 ألف دولار في السنة (2011)<sup>1</sup>
- متوسط دخل الفرد في 40 دولة متقدمة 45672 ألف دولار
- الفجوة في دخل الفرد حوالي 42 ألف دولار. وكانت هذه الفجوة عام 2000 تقدر ب 21 ألف دولار ، أي أنها تضاعفت في الفترة من عام 2000 إلى عام 2012.
- وتحتل مصر المركز رقم 134 في ترتيب الدول في متوسط دخل الفرد.

فما هي معدلات التنمية المطلوبة لنلحق بركب الدول المتقدمة؟  
الشكل رقم 1-1 يبين الفجوة بين متوسط دخل الفرد في مصر ومتوسط دخل الفرد في الدول الصناعية المتقدمة ومعدلات التنمية المطلوبة للخروج من حظيرة البلاد الفقيرة واللاحق بركب البلدان المتقدمة .



شكل 1-1 يبين الفجوة في متوسط دخل الفرد في مصر وفي الدول المتقدمة و معدلات التنمية المطلوبة لإغلاق هذه الفجوة.

فإذا كان الفارق بين الدخل الآن هو 40 ألف دولار وكانت معدلات التنمية في مصر هي 5% مثلا فإن المنحني العلوي يدل على أن الفجوة ستزداد اتساعا بمرور الوقت وستصل إلى أكثر من 90 ألف دولار بحلول عام 2050.

و الحقيقة المريرة أيها الأخوة أن هذه الفجوة تزداد بمعدل 100 دولار كل شهر. ولمزيد من الشرح تعالوا نفترض أن دخل الفرد في أحد البلاد الصناعية المتقدمة هو 40 ألف دولار سنويا ويزداد بمعدل 2.5% ، فهذا يعني أن دخله زاد بمقدار 1000 دولار عند نهاية العام. أما في

مصر فإذا افترضنا أن دخله 3000 دولار سنويا ومعدل نمو دخله السنوي هو 5% فهذا يعني أن دخله قد زاد 150 دولار فقط ، وأن الفجوة بين دخله ودخل قرينه في البلد المتقدم قد ازدادت اتساعا ، و ليس هناك أي أمل قريب أو بعيد في إغلاقها.

ويقول الخبراء أن فتح فرص عمل لقرابة مليون ونصف يدخلون سوق العمل سنويا يحتاج إلى معدلات نمو سنوية 6% على الأقل، وحتى لو حققنا 6% سنويا فلن تساهم من قريب أو بعيد في تقليل فجوة الدخل بيننا وبين الدول المتقدمة التي تزداد اتساعا مع كل دقة ساعة ونبضة قلب.

والحقيقة الأليمة أن أسعار السلع العالمية مثل الوقود والطاقة والمواصلات و الدواء و الغذاء كلها ترتفع طبقا لنمو دخل الفرد في الدول المتقدمة. وهذا يعني أنها تزداد أيضا بمعد أسرع بكثير من زيادة دخل الفرد في مصر ولن يمر وقت طويل حتى تكون ابعده من قدرات شرائح جديدة من المواطنين وتنضم إلى شريحة الفقراء في مصر. وإذا حدث أي تدبذب في الاقتصاد العالمي أو زيادة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية مثلا فسيضعف هذا بالتأكيد بأبناء هذا البلد. أما الأجيال القادمة فسيكون واقعها أسوأ بكثير لأن الفجوة في الدخل ستكون تضاعفت. أما إذا ضاعفنا دخلنا القومي كل 5 سنوات فيمكننا أن نلحق بركب الدول المتقدمة في فترة 10-15 سنة على الأكثر. وتختفي الفجوة بين دخل الفرد في بلدنا وبين الدول المتقدمة بحلول عام 2040 ، ثم نصبح واحدة من أكبر 10 قوة اقتصادية في العالم بحلول عام 2045.

فمن الواضح أنه ليس أمامنا خيار إلا ننهض من نومتنا وأن نعمل على مضاعفة إنتاجنا القومي كل 5 أو 6 سنوات على الأكثر كما فعلت الصين و غيرها من بلاد جنوب شرق آسيا. أنه تحدى ضخم ولكن ليس مستحيلا. فإما أن نقبل لنا وللأجيال القادمة من بعدنا الفقر والجهل و المرض والتبعية وإما أن نترك لهم العزة و الكرامة والمكانة المرموقة بين الأمم. إما أن نستعين بالله ونقبل التحدي الحضاري الذي نواجهه ونخوض المعركة كما حملت هذه الأمة مسؤوليتها التاريخية أمام التتار وأمام الصليبيين وإما أن نترك بلدنا ومقدراتنا في ربح عاصف وبحر لحي من فوقه ظلام ومن تحته ظلام. في فترة الثلاثين سنة الماضية ، حققت الصين والعديد من بلاد جنوب شرق آسيا متوسط معدلات تنمية من 8.5 إلى 12.5% ، فتمكنت الصين من استغلال ثروتها البشرية الهائلة ( ربع سكان العالم ) في إحداث طفرات في التنمية منذ بدء برنامجها الاقتصادي في بداية الثمانينات.

واستطاعت ماليزيا مثلا وكوريا في نفس الفترة أن تخرجا من حظيرة البلاد المتخلفة وتصبحا قوى اقتصادية لا يستهان بها . وبالتحديد استطاعت الصين أن تحقق متوسط معدلات تنمية 10% سنوية منذ عام 1981 حتى الآن.

استطاعت الصين أن تخفض نسبة الفقراء من 53% عام 1981 إلى أقل من 2.5% بنهاية عام 2005.

وكان متوسط دخل الفرد في الصين عام 1985 280 دولار و تضاعف هذا الدخل 13 مرة منذ 1985 حتى 2010. و على النقيض من ذلك، كان دخل الفرد في مصر عام 1988 2100 دولار وأصبح الآن قرابة 3000 دولار فقط بالرغم من ارتفاع الأسعار أكثر من 6 أضعاف في نفس الفترة. أصبحت الصين ثالث قوة اقتصادية في العالم بعد 30 سنة فقط من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي. واستطاعت كوريا أن تضاعف دخلها القومي كل خمس سنوات لمدة 30 سنة متتابة.

وحتى لا نياس من أنفسنا ، فيجب أن نتذكر دائما ونذكر أنفسنا أن شعبنا العريق استطاع أن يحقق معجزة اقتصادية بمضاعفة إنتاجه القومي أكثر من 400% في أقل من عشر سنوات حين حققت مصر متوسط معدلات تنمية خلال الثمانينات و أواخر السبعينات 9,5% حين كانت روح العاشر من رمضان

ما زالت متوهجة في صدور الأمة ، ووصل أحيانا إلى %14.5 . وكانت هذه المعدلات تفوق معدلات النمو في جنوب شرق آسيا. أما الصين فلم تكن قد بدأت برنامجها الاقتصادي بعد.

إن أمتنا لا ينقصها حقيقة موارد بشرية ولا طبيعية لكي تنهض من ثبات التخلف و تنطلق لتسترد مكانتها بين الأمم ، إنما كل ما ينقصنا حقا هو إيمان بالله والعزيمة القوية ، ثم تخطيط وعمل.

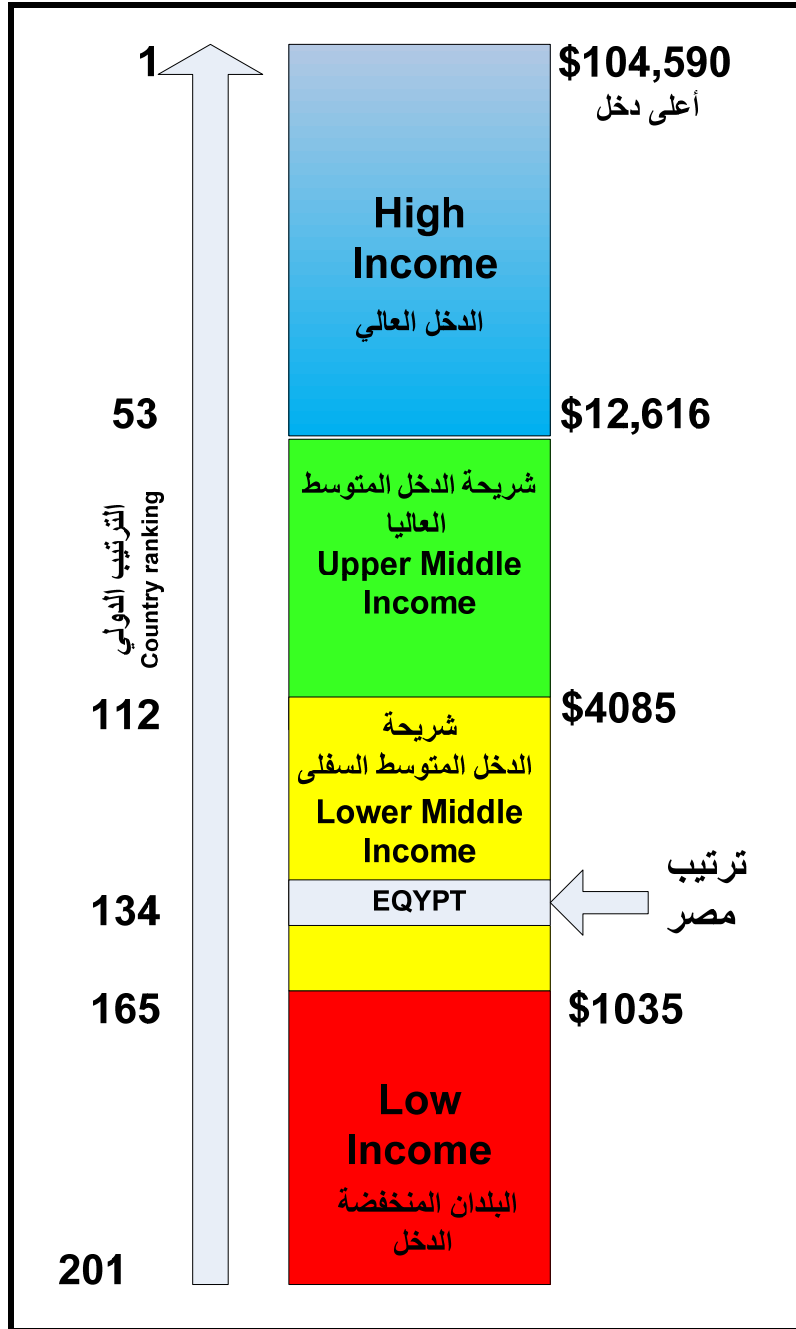
## فشل الحلول التقليدية

ويجب أن ندرك تماما أن تحقيق الطفرات المطلوبة لا يمكن لأي حكومة أن تحققه وحدها. فهذا التحدي الضخم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أصبح كل فرد جندي في الصف الأول في مواجهة التخلف و الفقر، يعرف مهمته ويدرك مسؤوليته ، وأن نهضة أمته من أجله ولن يتحقق إلا به. وفشلت الحكومات المتلاحقة في تحقيق نظرة مستقبلية واستغلال الثروات الطبيعية و البشرية لمواجهة التحدي الحضاري الذي يواجه أمتنا وجودها واستمرارها وحصرت دورها في تقديم حلول تقليدية لدعم المواد الغذائية والطاقة لتكون في متناول افراد الشعب، وهي كلها حلول وقتية سياسية ولا يمكن للحكومات أن تستمر فيه ، لأنها مسكنات وقتية ، وستنهار قدرة أي حكومة على توفيرها مع استمرار الأوضاع القائمة. فعلى سبيل المثال :

- 1- توفير الدعم من خلال القروض : الحقيقة الأليمة إن هذه القروض هي ديون على كل فرد من الشعب حيث بلغ مجموع الديون 1.8 تريليون جنيه<sup>3</sup>، أي أكثر من 20 ألف جنيه دين على كل فرد من الشعب (كل مولود رضيع، و كل طفل وطفلة ، وكل شاب وشابة، وكل عاجز وقادر ، وكل عجوز ومريض).
- 2- توفير الدعم من الضرائب يعني اننا ندفع ثمن السلع العالمية بالكامل بطريقة غير مباشرة فجزء من سعر السلعة يدفع تحت مسمى ضرائب. وتؤدي الى تناقص قدرة المواطن على الوفاء بالتزامات الحياة الأخرى وتدهور مستمر في مستواه المعيشي.
- 3- توفير الدعم على حساب ميزانية خدمات أخرى مثل الصحة والتعليم و البنية التحتية وهي تعنى تدهور مستمر في مستوى معيشة المواطن.

وبالتأكيد فهذا الدعم ضروري ويجب أن يستمر إلى مستحقه من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل إلى أن يرتفع ترتيب دخل الفرد إلى المرتبة 50-60 بين دول العالم، علما بان ترتيب دخل الفرد بين شعوب العالم<sup>3</sup> الآن هو رقم 134 كما هو موضح في شكل 2-1. ولكن يجب أن يكون هناك نظرة مستقبلية وحلول جذرية وليس فقط مسكنات وقتية سرعان ما تنهار أمام شدة المرض. ومن الخطورة التفكير في رفع الدعم لإن رفع الدعم عن الطاقة سيؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد ككل ورفع الدعم عن المواد الغذائية سيزيد من معاناة الطبقة الفقيرة في مصر وهي تمثل أكثر من 50% من الشعب بالمقاييس الدولية.

فالحل الوحيد و الحل الجذري ان نهض من نومتنا ونوحد صفوفنا ونتخطى خلافاتنا ونهض ببلدنا وأن نحقق معدلات تنمية بين 10-12% كما فعلت الصين و غيرها من بلاد جنوب شرق آسيا. أنه تحدى ضخم ولكن ليس مستحيلا. فإما أن نقبل لنا وللأجيال القادمة من بعدنا الفقر والذل والتبعية وإما أن نترك لهم العزة و الكرامة.



شكل رقم 1-2 ترتيب بلدان العالم والتصنيف الدولي طبقاً لمتوسط دخل الفرد.

إن هدف شعبنا الصابر ليس مجرد تغيير نص أو أكثر في الدستور وليس مجرد تغيير أفراد ووزارات وحكومات ، ولكن هدفنا أن نخرج من حظيرة البلدان المتخلفة ونلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة . هدفنا أن نتحول من ظلام الأمية وذل التخلف إلى بلد يمسك بزمام التقدم العلمي ، ومن بلد مستورد ومستهلك للمنتجات التكنولوجية إلى بلد مصنع لها وميدع لها. هدفنا بالمفهوم الاقتصادي الضيق هو مضاعفة الإنتاج القومي كل 5 سنوات علي الأكثر. أما الهدف الشامل فهو تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية شاملة تفجر طاقات البشر وتستغل الموارد الاقتصادية ، ليصل المجتمع إلى أعلى مستوى من الرخاء الاقتصادي والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، في جو من التنافس البناء الذي يمكن للمواطن أن يعطي أقصى طاقاته ويجني ثماره ويعمر أرضه ويحافظ علي بيئته ويقدر قيمه الروحية والثقافية العريقة .

وليكن هدفنا القومي السامي ، حلم الغني و الفقير ، حلم كل شاب وفتاة ، حلمنا جميعا وهدفنا جميعا هو مشروع مصر 2035 ، عام دخول مصر مجموعة الدول المتقدمة ، مثل مشروع ماليزيا 2020.

المراجع:

1 World Bank: <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD> -1

<http://data.worldbank.org/about/country-classifications> -2

3- البنك المركزي: ديون مصر ترتفع لمستوى تاريخي لتسجل 1.8 تريليون جنيه  
اليوم السابع: الخميس، 24 أكتوبر 2013

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1310409#.UtaHYU3xvHY>

4- Dr. Mahathir Bin Mohamad, "Malaysian : The Way Forward (Vision2020)",  
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan003223.pdf>